مؤشرات قياس حجم سكان الدولة في ميزان القوى :
دراسة تطبيقية على مصر.

إعداد

شيمـــــاء رمضـــــان عبد اللـــــــه محمد نوار

مدرس مساعد بالقسم

إشراف

أ.د/ سعيد أحمد عبده — **أستاذ الجغرافيا الاقتصادية** — **بكلية الآداب** — **جامعة الزقازيق**

أ.د/ محمود توفيق محمود — **أستاذ الجغرافيا السياسية** — **كلية البنات للآداب والعلوم والتربية**

يعد حجم السكان من أكثر المتغيرات السكانية تأثيراً في قوة الدولة ووزنها السياسي، حيث يمثل القوة البشرية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، والدفاع عن منطقة الدولة وحماية مصالحها فى الداخل والخارج (pounds,1963,18).

وقد لعبت التطورات التكنولوجية دورًا في تغيير وزن القوة العددية للسكان في قوة الدولة ، وأصبحت القدرة الاقتصادية لا تعنى بالضرورة توافر قوة العمل البشرية بأعداد كبيرة ، ومن هنا فإن حجم السكان كمصدر لقوة أو ضعف الدولة أصبح يرتبط بعوامل آخري عديدة من أهمها علاقة هذا الحجم بالموارد الاقتصادية والطبيعية داخل الدولة .

ويهدف البحث إلي دراسة تأثير حجم السكان في ميزان قوة الدولة كمكون للقوة أم عائقًا لها وذلك من خلال بعض المؤشرات ، وقد اعتمدت الطالبة على المنهج الوصفي Descriptive Method ، والذي يعد أحد المناهج المستخدمة في التعرف على خصائص وسمات الظاهرة (خير ،2000 ، 196) ، كما ارتكزت الدراسة على مدخل تحليل القوي The power analysis approach حيث أتاح استخدام هذا المدخل بيان نقاط القوى والضعف في أحد عناصر الهيكل السكاني المصري باعتباره أحد العناصر الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة المصرية ووزنها السياسي ، كما استخدمت الطالبة الإسلوب الإحصائي الرياضي حيث اعتمدت الطالبة في معالجة بيانات هذا البحث على الأساليب الإحصائية والرياضية المختلفة ، سواء كانت هذه البيانات نوعية أم كمية وتتناول الدراسة الموضوعات التالية :

أولًا: متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية .

ثانيًا: متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة .

ثالثًا:الفجوة الغذائية .

رابعًا: نسبة الفقر .

خامسًا: الحجم الأمثل للسكان

تمهيد:

تعانى مصر من الزيادة المطردة في أعداد السكان، حيث زاد عدد السكان بها من 6.7 مليون نسمة في أول تعداد لها عام 1882(**الكتاب الإحصائي السنوي ،2013 ،24**) إلى 94.9 مليون نسمه فى أخر تعداد لها عام 2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017 ،1)، أي أن حجم السكان في مصر تضاعف أربع مرات خلال قرن وربع من الزمن (1882– 2006) ، وهذا المعدل مرتفع جدا، ولكنه يتزايد ويتناقص في الفترات التعدادية المختلفة نظرا للسياسة السكانية للدولة، حيث يزداد المعدل عندما يتزايد الاهتمام بالرعاية الصحية مما يزيد من العمر المتوقع عند الميلاد، ويقلل من عدد الوفيات، مع الثبات التقريبي لمعدلات المواليد، كما أنه يتناقص أحيانا بسبب ارتفاع معدلات الوفيات نظير الأوبئة أو الحروب أو نقص الرعاية الصحية. دوليا تأتي مصر في صدارة الدول عربيا وأفريقيا وعالميا في حجم السكان ومعدلات الزيادة الطبيعية، فطبقا لتعداد 2006 تحتل مصر الترتيب السادس عشر عالميا، والثالث أفريقيا بعد نيجيريا وإثيوبيا، والأول عربيا من حيث حجم السكان(World Population Data Sheet,2008,13)

بلغ معدل النمو السنوي في الفترات التعدادية من (1882– 2017) حوالي 1,89%، وقد أخذ هذا المعدل شكل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض بين الفترات التعدادية المختلفة، حيث انخفاض معدل

النمو السكاني في الفترة التعدادية حتى عام 1937م، نظراً للتدهور فى الخدمة الصحية وانتشار الأوبئة وبعض حالات الحرب التي عاشتها مصر (الحرب العالمية)، ثم أخذ معدل النمو يتزايد لأسباب مختلفة أهمها التقدم الصحي فارتفع إلي2,34% خلال الفترة (1947 – 1960) ثم بدأ في الاضطراب ليستقر عند (2,43%) خلال الفترة (2006 – 2017) **(الكتاب الإحصائي السنوي 2016، 6)(*)** وهو من المعدلات المرتفعة للغاية، حيث لا يفوقه سوى المعدلات السائدة فى بعض الدول النامية و المتخلفة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية (تقرير التنمية البشرية للعالم ،2014، 257) .

وبهذا يعد معدل النمو السكاني في مصر مرتفع للغالية مقارنة بالأرقام العالمية ، وأن الأوضاع السياسية تلتها الأوضاع الاقتصادية للدولة تلعب دورا رئيسا فى تغيرات معدلات النمو فى مصر، الذي يتصف بارتفاعه وضغطه على الموارد الاقتصادية والتهامه لمعظم الزيادة التي يمكن أن تطرأ على الدخل القوى بمثل ما تتسبب فى بطء عجلة التنمية والتقدم، ولذلك ركزت السياسات السكانية للدولة والمتمثلة بوضوح في برامج تنظيم الأسرة على خفض هذه الزيادة والوصول بها إلى الصفر حتى يمكن جني ثمار التنمية الاقتصادية . وفيما يلي دراسة مؤشرات قياس حجم السكان في ميزان القوة .

أولًا: متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية

تعد دراسة العلاقة بين الزيادة السكانية للدولة ومواردها الاقتصادية أحد أهم مؤشرات قوة الدولة ووزنها السياسي، وتمثل الزراعة أحد أهم الموارد الاقتصادية للدولة المصرية، بل وتعد العائل الأكبر للسكان والحائز الأكبر للأرض، والمورد الأساسي للرزق بالنسبة للأغلبية من السكان، ولا يستقيم هذا المورد بدون أرض صالحة للزراعة أو بدون مصدر للمياه العذبة، ومن هنا فإن دراسة تطور مساحات الأراضي الزراعية وعلاقتها بالنمو السكاني، وكذلك مؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة في مصر يعدان من أهم المؤشرات التي توضح مدى التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية متمثلة في الزراعة.

ويستفاد من دراسة الجدولين (1)، (2) والشكلين (1)، (2) ما يلي :

1- أن نمو مساحة الأرض الزراعية أقرب إلي الثبات أو البطء، حيث أن مصر محصورة بين قوسين ضيقين من الصحراء ، مما أدى إلى انخفاض معدل نمو الأرض الزراعية بحيث لم يزد معدل النمو في الفترة ما بين(1975- 2015) عن 1% ، إلا في الفترتين من (1985-1990)،(2000-2005)، 4.9% ، 1.3%علي التوالي ، ويعزى ذلك إلى إضافة المزيد من أراضي الاستصلاح، وكذلك ضم مساحات الأراضي الجديدة إلى إحصاءات الأراضي المنزرعة.

ولا يتفق هذا المعدل البطيء مع معدل نمو السكان المتسارع، حيث معدلات نمو السكان خلال نفس الفترة لم تقل بأي حال عن 2% بل زادت في بعض الفترات واقتربت من 3%.

جدول(1) تطور مساحة الأرض الزراعية (1976-2013)

السنة	مساحة الأرض الزراعية(فدان)	معدل النمو
1976	5874483	——
1980	5875852	0.01
1985	5942939	0.23
1990	7550091	4.9

1995	7599894	0.13
2000	7836076	0.61
2005	8384768	1.36
2010	8741122	0.84
2013	8799439	0.22

جدول(2) تطور متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية (1975-2015)

الفترة	قيراط/نسمة	
	مصر	العالم
1975-1979	3.67	16.82
1980-1984	2.97	15.57
1985-1989	2.62	14.74
1990-1994	2.58	14.65
1995-1999	2.58	14.18
2000-2004	2.42	13.21
2005-2009	2.02	12.42
2010-2015	1.97	11.79

المصدر: اعتمادا على ملحق (1)

2- أدي هذا الاختلال وعدم التوازن بين معدلات نمو الأرض الزراعية ومعدلات نمو السكان المرتفعة إلي انخفاض نصيب الفرد الأرض الزراعية ليصل إلى 1.97 قيراط/ فرد في المتوسط خلال الفترة (2010-2015) بعد أن بلغ 3.67قيراط/فرد في المتوسط خلال الفترة (1975-1979) ولعل ذلك هو أدل انعكاس لضغط السكان على الموارد الزراعية.

3- تتناقص الأراضي الزراعية مصريا وعالميا، نظرا لتزايد سكان العالم وضغطهم على الموارد، ولكن يمكن أن تدرج مصر ضمن فئة الدول الفقيرة مقارنة بالعالم طبقا لمتوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية، حيث أن المتوسط بلغ في مصر 1.97 قيراط/فرد ، بينما وصل إلى 11.79قيراط/ فرد كمتوسط عالمي خلال الفترة (2010-2015)

ثانيًا: متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة :

تعد المياه أحد الموارد الإستراتيجية للدول، حيث أنها أحد أهم مدخلات الأنشطة الاقتصادية والحياتية، ولا يمكن لأي دولة أن تقاوم للبقاء بدون مصدر آمن ومُؤَمَنْ من المياه، ويمثل نهر النيل والمياه الجوفية المصدرين الرئيسين للموارد المائية في مصر، ومن دراسة الجدولين (3)، (4) ، والشكلين (3)، (4) يستفاد ما يلي:

1- بلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة في مصر عام 2014 حوالي 76.4 مليار متر مكعب ، تتمثل في مياه النيل بنسبة 72.6% من الموارد المائية المتاحة جدول (3) ، حيث تبلغ حصة مصر من مياه نهر النيل 55.5 مليار م3 وفقا لاتفاقية مياه النيل الموقعة عام 1959م، والتي لم يطرأ عليها زيادة حتى الوقت الحاضر ، تليها كل من مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي بنسبة 13% معا ، ومن الجدير بالذكر أن مياه الصرف الصحي والزراعي في في الأصل جزء من مياه نهر النيل ، وبالتالي فإن مياه نهر النيل تسهم بحوالي 85 % من الموارد المائية المتاحة ، ومع ثبات حصة مصر من مياه النيل وزيادة معدلات النمو السكاني في مصر أدي ذلك إلي انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة من 1948 م3/فرد عام 1962 إلي 1525 م3/فرد عام 1972 بمعدل تناقص -21.7 % ،استمر المعدل في الانخفاض حتى وصل إلى 817 م3/فرد في عام 2002 م، ثم هبط إلي 554م3/فرد في عام 2014 بمعدل تناقص -7.2% عما كان عليه في 2011م.

2- تمثل الزراعة المستهلك الأكبر للموارد المائية في مصر، حيث بلغت نسبتها 62.4% من استخدامات الموارد المائية في مصر ، يليها استخدامات الشرب والاستخدامات الصحية بنسبة 10.5 % من الاستخدامات المائية ، ومع انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية ، وانخفاض نصيبه من الأرض الزراعية تظهر مشكلة أخري للضغط السكاني علي هذه الموارد و هى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الإستراتيجية حيث انخفض نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من 59.5 % عام 2011 إلي 55.7% عام 2014 ، وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأرز من 125.4% إلي 102.3 % عام علي التوالي. والفول من 64.9 إلي 38.8 لنفس الأعوام وينطبق ذلك علي معظم السلع الإستراتيجية جدول (**الجهاز المركزي للتعبئة العامة ولإحصاء، نشرة حركة التجارة الخارجية ، أعداد متفرقة.)**

جدول (3) الموارد المائية المتاحة واستخداماتها في مصر (2014/2015)

المورد	مليار م3/سنة	الاستخدام	مليار م3/ سنة
نهر النيل	55.5	**الزراعة**	62.35
المياه الجوفية	6.9	**الفاقد بالبخر**	2.5
مياه الصرف الزراعي	11.7	**الشرب والاستخدامات الصحية**	10.35
مياه الصرف	1.3	**الصناعة**	1.2

الصحي			
الأمطار والسيول	0.9		
تحليه مياه البحر	0.1		
الإجمالي	76.4		76.4

3- أدي كل ذلك إلى تزايد اقتراض الدولة من الخارج، مما عمل على ارتفاع الدين الخارجي والداخلي، ويعد نصيب الفرد من الدين الخارجي أحد المؤشرات الدالة على ذلك، حيث وصل هذا المؤشر إلى 402.6 دولار/فرد عام 2005 ، ارتفع إلى 450دولار/فرد عام 2008 ، ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى 489.9 دولار/فرد عام 2014م (الجهاز المركزي، الكتاب الإحصائي السنوي2014 ، 18)

جدول (4) متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة بالمتر المكعب في مصر خلال الفترة (2015 – 1962)

السنة	متوسط نصيب الفرد م3	معدل التغير%
1962	1948	-
1972	1525	21,7-
1982	1216	20,3-
1992	971	20,1-
2002	817	15,9-
2011	694	15,1-
2015	554	7.2-

Source : United Nation development programe,2016,140

ثالثًا: الفجوة الغذائية

تمثل الفجوة الغذائية الفرق بين الإنتاج المحلى والمتاح للاستهلاك من السلع الغذائية ، وبالتالي فهى تعتمد على البيانات الفعلية للإنتاج والاستهلاك بغض النظر عن مدى كفاية أو قصور الكمية المستهلكة من الناحية الصحية والغذائية المطلوبة (هاشم ، 2003 ، 6).

تؤثر زيادة الفجوة الغذائية علي ضعف قدرة الدولة فعجز الدولة عن توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وزيادة الاعتماد على الخارج لسد الفجوة الغذائية يعرضها للتبعية الاقتصادية للدول المصدرة لها، ويمكن مع ذلك أن يتعرض الأمن القومي المصري للخطر والتهديد وذلك لأن الأمن الغذائي من أهم أركان تحقيق الأمن القومي (هاشم ،2003، 68-) كما يمكن أن تؤثر هذه التبعية علي القرار السياسي لهذه الدولة وتقيده وتزيد من فعالية استخدام سلاح الغذاء من جانب الدول المصدرة للغذاء أو المانحة للمعونات الغذائية ضد الدولة التابعة أو المستقبلة لمعونات الغذاء (أى استخدامه كأداة من أدوات الاستمالة السياسية أو التهديد بسحب المعونة كعقوبة سياسية لما تعتبره هذه الدول ضد مصالحها ومصالح حلفاؤها) ، كما حدث فى مصر بعد حرب يونيو عام 1967 عندما وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على وقف اتفاقيات فائض المحاصيل الزراعية لمصر كعقوبة سياسية لها بحجة قيام مصر بأعمال عدوانية ضد الولايات المتحدة وأصدقاؤها . (حماد ،2017 ، 193) إذ يعتبر توفير الغذاء للشعب ذو أهمية كبيرة في خلق قوة الدولة سواء في وقت السلام أو الحرب ويتضح من الجدول (5)الأتي:

1- أن الفجوة الغذائية بلغت أقصاها في الحبوب حيث وصلت في القمح إلي 58.9 % مما يعني أن تأمين هذه السلعة الإستراتيجية يمثل ضغطًا علي الدولة ، خاصة أن القمح مكون أساسي في وجبة سكان الدولة .

2- بلغت الفجوة الغذائية 29.5 % بالنسبة للذرة الشامية وهي أيضا أحد الحلول لمشكلة الاعتماد علي القمح ، مما يعني المزيد من الضغط علي ميزانية الدولة ووزنها السياسي .

3- تضيق الفجوة الغذائية نوعًا ما في البقوليات ولحوم الدواجن والأسماك واللحوم الحمراء ، ولكنها متوسطة في السكر والمحاصيل الزيتية والألبان . وهذا يعني لجوء الدولة إلي توفير هذه السلع من خلال استيرادها بالعملات الصعبة .

جدول (5) الفجوة الغذائية من السلع الإستراتيجية فى مصر عام 2015

السلعة	الإنتاج بالألف طن	الاستهلاك بالألف طن	الفجوة الغذائية	
			الكمية	النسبة
القمح	9280	17825	8545	58.95
الذرة الشامية	7957	12226	4269	29.50
البقوليات	294	606	312	2.16
الفول	134	396	262	1.81
العدس	1	79	78	0.54
المحاصيل الزيتية	431	799	368	2.54

السكر مكرر	26826	26831	5	0.03
اللحوم الحمراء	941	1308	367	2.54
لحوم الدواجن	1287	1358	71	0.49
الأسماك	1482	1704	222	1.53
الألبان	5601	5598	3+	0.02+
المجموع	54234	68730	14496	100

المصدر : النشرة السوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية ، 2017 ،**11 ، تم حساب الفجوة من خلال المعادلة الآتية الفجوة الغذائية = الإنتاج المحلى – الاستهلاك**

رابعًا: نسبة الفقر

يمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، كما يمثل تهديدا للأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي ، حيث يشكل أرضا خصبة للتعصب والمعارضة المتطرفة ضد الدولة نفسها، وعلى مدى العقدين الماضيين كان هناك اتفاق إلى حد كبير حول الرأي القائل بأن الفقر ليس مجرد نقص فى الموارد المادية، بل هو أكثر من ذلك فعلى الرغم من أن الموارد المادية تعتبر ضرورية إلا أنها لا تكفى للإفلات من غائلة الفقر، وعلى حد قول Amartya Sen (1999) فإن الدخل هو وسيلة لتخفيض الفقر فقط وليس للقضاء عليه (تقرير التنمية البشرية لمصر ، 2010، 77).

1- توزيع الفقر فى مصر : يعيش المجتمع المصري مع ظاهرة الفقر منذ سنوات طويلة، فقد أظهر تعداد عام 1986 أن 17.5% من السكان يعانون من الفقر (السكان تحت خط الفقر)(*)، زادت هذه النسبة إلى 19.4% عام 1996 أي أن معدل الزيادة في نسبة الفقراء بين(1986 ، 1996) بلغ حوالي 10.8% أي بزيادة سنوية بلغ 1.8 %، ثم واصلت نسبة الفقر زيادة طفيفة فى عام 2006 لتصل 21.6% أي بمعدل زيادة 1.03% خلال عشر سنوات، وقد استمرت نسبة الفقر فى الزيادة ولكن بنسب نمو أعلى عما كانت عليه في الفترات السابقة، حيث بلغت نسبة الفقر فى عام 2012م حوالي 26.3% ويبدو أن الظروف السياسية التي مرت بها البلاد منذ يناير2011 قد أثرت تأثيرا سلبيا على كل مؤشرات التنمية البشرية فى مصر،وبذلك فقد وصلت نسبة الفقر إلي 34.6% خلال الفترة 2006-2012 بزيادة سنوية بلغت 5.7% ، وتعتبر هذه النسبة مرتفعه إلى حد ما مقارنة بالأرقام العالمية، حيث أن نسبة الفقر في اندونيسيا بلغت (12%) من إجمالي السكان عام 2012، وفي الأردن (13%) فى نفس العام ، وفي جنوب أفريقيا (23%) عام 2.12 (تقرير التنمية البشرية للعالم ،2012، 190-191).

2- تأثير الفقر على قدرة الدولة

2-1- الفقر والعنف :

تؤثر عوامل البيئة والوسط الاجتماعي الذي يتحرك فيه الفرد في تشكيل اتجاهاته، وذلك عن طريق نوع التربية والضغوط والمطالب التي تسود في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، ويمكن أن يولد نمو الفقر انفجارات لعنف جماعي، كما أن تطور الإجرام مرتبط باستهلاك مختلف أنواع المخدرات، وهناك علاقات حقيقية ما بين ارتفاع العنف وارتفاع نسبة الفقر. (يونس ،2001، 5).

والواقع أن العوامل النفسية والاجتماعية تتداخل فيما بينها لتوليد السلوكيات الاجتماعية، باعتبار أن الفقر بالإضافة إلى أبعاده الاقتصادية، هو كذلك جملة من الضغوطات النفسية ، ومظهر من مظاهر

الإقصاء الاجتماعي بمختلف صوره، التي يكون لها أثرا خطيرا في حياة الفرد الفقير نفسه وحياة الجماعة على السواء، لأن هذه الحالة قد تكون تربة صالحة للتطور باتجاه مزيد من التطرف والانحراف والعدوانية، و لذلك لابد من حل الأزمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من أجل تقليص فرص واحتمالات الخصوبة في مجال العنف والإجرام، فالحاجة تولد الاختراع ، ولكنها تولد أيضا الانفجار عندما توصد الأبواب أمام تلبيتها.

2-2- الفقر والتعليم :

هناك إدراك عميق لتأثير فقر الشباب على تكوين رأس المال البشرى طويل الأجل، نظرا لأن قدرة الشباب

على التعليم تفوق كثيرا الأكبر سناً، لهذا يؤدى فقر الشباب إلى تقليل فرص اكتساب المهارات فى التعليم، أو اكتساب العادات الصحية السليمة، وهى مشكلات قد يكون من الصعب حلها بعد ذلك وتؤثر على القدرة الإنتاجية للشباب الفقير بعد ذلك (تقرير التنمية البشرية لمصر ، 2010، 77).

ويعانى الشباب فى الأسر الفقيرة من الحرمان الناتج عن التدني الشديد والمستمر فى القدرات ، وبخاصة خلال مرحلة الطفولة نتيجة التغذية السيئة، وعدم معالجة الأمراض، وانعدام فرصة الحصول على التعليم – وهذا يحد من التنمية البشرية بشكل لا يمكن التغلب عليه ، فالأطفال غير الأصحاء وذوي التعليم المتدني عندما يصبحون شبابًا تكون قدرتهم على التعليم والعمل محدودة. وعندما يجبر الصغير على ترك التعليم قبل إتمام المرحلة الثانوية أو الجامعية أو التأهيل المهني فإنه يلتحق بعمل غير آمن، ويتقاضى أجرًا ضئيلاً، وتتراجع إلى أدنى حد فرصة حصوله على الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية ، وبذلك لا تتاح له فرصة كسر الدائرة المفرغة للفقر.

ويشير تقرير اليونيسيف عن فقر الأطفال فى مصر2010م إلى أن نصف الأطفال تقريبا (47%) فى الأسر التي تعانى من الفقر الناتج عن تدنى الدخل، محرومون بصورة حادة من واحد على الأقل من الأبعاد السبعة (الصحة ، التعليم ، المأوى ، التغذية ، المياه ، الصرف الصحي ، والمعلومات) مقابل 14% من الأطفال غير الفقراء (تقرير التنمية البشرية لمصر ، 2010، 80)

2-3- الفقر والصحة :

يرتبط انتشار الاضطرابات العقلية ارتباطًا وثيقاً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، ولقد أوضحت البحوث أن الفقر والاضطرابات العقلية يغذيان بعضهما بعضًا، وأن إحداهما يؤدى إلى الآخر فى دائرة مغلقة، إما بالقضاء على الفقر، أو بالتعامل الكافي مع المرضى الذين يعانون من الاضطرابات العقلية، ويفضل أن يكون الاثنين معا شكل (5) ، بل إنه ما يبعث على الانزعاج بدرجة أكبر، أن الفجوة بين الذين يتم علاجهم والذين لا يتم علاجهم من الأطفال والنشء الذين يعانون من الاضطرابات هي فجوة كبيرة، باستثناء الاكتئاب وانفصام الشخصية (الشيزوفيرانيا) نتيجة للفقر ، أي أن الأجيال القادمة التي سوف تمسك بزمام المسئولية فى مصر بل وفى العالم ، هي الأجيال التي يتم تهميشها بدرجة أكبر بالنسبة لتقديم الرعاية الصحية العقلية

شكل (6) (التقرير التنمية البشرية لمصر ،2010، 191).

ويمثل التخفيض فى النفقات الحكومية مخاطر أكبر على الفقراء، وخدمات الطب النفسي الخاصة تستهدف معظمها فئات الشرائح العليا فى الدخل، وتعتبر ميزانية الصحة العقلية فى مصر هي سندريلا الميزانية الإجمالية للصحة ، أي الميزانية المغضوب عليها ، بينما يتراوح حجم الميزانية الإجمالية للصحة 4.9% عام 2011، مقارنة ب12:10% فى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية مثل النمسا (10.6%) ، أيرلندا(11.2%) ، اليونان (10.8%) (تقرير عن التنمية فى العالم ،2014، 198) ، كما نجد أن التقديرات تشير إلى أن نسبة 1.5 % فقط من الميزانية الإجمالية للصحة تنفق على خدمات الصحة العقلية، فيما تذهب توصية منظمة الصحة العالمية إلى تخصيص

10% من إجمالي ميزانية الصحة لخدمات الصحة العقلية (تقرير التنمية البشرية لمصر ،2010 ، 191) .
ويؤثر الفقر على سوء التغذية لدى الطفل والتي تؤثر بدورها على حياه الشباب من خلال ما يعرف بدورة الحياة شكل (12) ، والتي تؤثر على صحة الإنسان فى شتى مراحل نموه بشكل أو بأخر .
والخلاصة، فإن مصر ما زالت متأخرة عن البلدان - متوسطة الدخل- فالمشكلة ليست في الدخل فقط وإنما في الزيادة السكانية العالية، وسوء السياسات العامة للدولة ، ولا يمكن في الواقع تغير مزاج الشباب المكتئب ولا توقعاتهم غير المتفائلة ولا ندرك خطورة رد الفعل على المجتمع من تطرف وإرهاب وعنف وجرائم، تأثرا بهذه الحالة التي يعيشونها .

خامسًا- الحجم الأمثل للسكان :
تعد نظرية الحجم الأمثل للسكان أحد أهم اجتهادات الباحثين للوصول إلى الحجم المثالي للسكان بما يضيف إلى الدولة مزيدا من القوة، من خلال التوازن بين الحجم والموارد الاقتصادية، ويعرف الحجم الأمثل للسكان بأنه " عدد السكان الذي يتحقق معه أفضل مستوى للرفاهية أو المعيشة، أو هو العدد الذي يتفق مع أعلى متوسط دخل حقيقي للفرد" (توفيق 2015، 198).
وجرت العادة على أخذ مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومقارنته بحجم السكان للحصول على الحجم الأمثل لسكان الدولة، وقد استخدمت الطالبة متوسط نصيب الفرد من الدخل المكافئ (الدخل طبقً للأرقام القياسية)(*)، وذلك لعدة أسباب منها :
1- أن مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي لا يرتبط فقط بالزيادة السكانية، ولكنه يرتبط بمدى تذبذب الدخل القومي الناتج عن العوامل الاقتصادية والسياسية المختلفة .
2- لا تعبر الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن زيادة فعلية في دخول السكان، حيث أن تغير القيمة الشرائية للعملة يقلل من قيمة الدخول رغم ارتفاعها مقارنة بالسنوات السابقة.
ومن هنا، استخدمت الطالبة المتوسط المكافئ للدخل والمقارن بالأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية، مما يعطي دليلا أصدق على قيم الدخول وليس أحجامها.
ومن دراسة الحجم الأمثل للسكان الدولة المصرية، شكل (8) يستفاد الآتي :
1- يعد حجم سكان الدولة المصرية في عام 1973م والبالغ 35.4 مليون نسمة (تقدير منتصف العام) والذي بلغ معه متوسط الدخل المكافئ للفرد (149 دولار/فرد تقريبا) هو الحجم الأمثل لسكان الدولة .
2- تبتعد الدولة المصرية عن إمكانية تحقيق الحجم الأمثل للسكان، وذلك وفقا لهذا المؤشر، حيث أن معدلات النمو السكاني في الفترة (1966 - 1976) مثلت مرحلة نضج واستقرار ديموجرافي، انتقلت بعدها الدولة إلى مرحلة تجديد الشباب المتمثل في الانفجار السكاني الذي ضغط على الموارد، (حمدان،1986،ج4، 41)، بما انعكس على تدني قيمة متوسط الدخل وليس حجمه.
ويمكن استخدام أسلوب آخر لقياس مدى انحراف الدولة عن نقطة الحجم الأمثل للسكان، ويتمثل هذا الإسلوب في معادلة "دالتون" (Dalton)(*) وبتطبيق هذا الإسلوب وجد أن معدل انحراف الدولة المصرية عن الحجم الأمثل بلغ + 1.49 ، مما يدل على انحراف حجم الدولة المصرية عن الحجم

لأمثل بمقدار مرة ونصف تقريبا، ودخولها إلى مرحلة الانفجار السكاني الضاغط على كافة موارد الدولة ، والذي نتج عنه مشكلات عديدة منها زيادة معدل البطالة

الخاتمة

أولا: النتائج

1- يعد معدل النمو السكاني في مصر من المعدلات المرتفعة جدا والتي أثرت علي الزيادة السكانية في مصر وجعلها تحتل الصدارة عربيا .
2- أثرت الزيادة السكانية علي انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية والمياه والنقية ، والتي أثرت بدورها علي انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي وارتفاع الفجوة الغذائية .
3- ابتعدت مصر كثير عن الحجم الأمثل للسكان منذ سبعينيات القرن الماضي ، ويبلغ مقدار انحرافها عن الحجم الأمثل مرة ونصف .
4- نظرًا لابتعادها عن الحجم الأمثل للسكان تعيش مصر حاليًا مرحلة الانفجار السكاني والذي نتج عنها الكثير من المشكلات.
5- يمثل حجم السكان نقطة ضعف في ميزان قوة الدولة المصرية.

ثانيًا : التوصيات

1- لابد من إتباع الدولة سياسة سكانية واضحة ، بخطة زمنية محددة لخفض معدلات المواليد ،والتي يتبعها انخفاض معدلات النمو.
2- العمل علي خفض نسب الفقر والأمية فهما من الأسباب الرئيسة لارتفاع معدلات المواليد ، والتي يعقبها زيادة سكانية .

. المراجع والمصادر :

أولا: المراجع والمصادر العربية

1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (1982): الكتاب الإحصاء السنوي لعام (1952-1980)، باب السكان ، القاهرة .
2- ـــــــــــــــــ (2005): الكتاب الإحصاء السنوي لعام (1995-2003)، باب السكان ، القاهرة .
3- ـــــــــــــــــ (2014): الكتاب الإحصاء السنوي لعام 2013، باب السكان ، القاهرة .
4- ـــــــــــــــــ (2015): الكتاب الإحصاء السنوي لعام 2014، باب السكان ، القاهرة .
5- ـــــــــــــــــ (2017): الكتاب الإحصاء السنوي لعام 2016، باب السكان ، القاهرة .
6- ـــــــــــــــــ (2017): النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017، سبتمبر ، القاهرة .
7- ـــــــــــــــــ (2016):النشرة السوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية عام 2015 ، يناير 2017 ، القاهرة .
8- الأمم المتحدة (2014) التقرير العالمي للتنمية البشرية 2014 " المضي في التقدم :بناء المنعة لدرء الخطر" ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،PBM Graphics ، نيويورك.
9- مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار (2010) : أوضاع الفقر في مصر، تقرير شهري ، العدد (39) ، مارس ، القاهرة .

10- معهد التخطيط القومي (2008): تقرير التنمية البشرية لمصر 2008 " العقد الاجتماعي في مصر : دور المجتمع المدني" ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي بمصر ، القاهرة.
11- معهد التخطيط القومي (2010): تقرير التنمية البشرية لمصر 2010 " شباب مصر: بناة مستقبلنا" ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي بمصر ، القاهرة.
12- حماد ، أميرة عبداللاه (2017) : الموارد المائية والأمن الغذائي في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، القاهرة.
13- هاشم، عزيز عبدالخالق (2003) : الأمن الغذائي في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد جامعة عين شمس ، القاهرة.
14- توفيق ، محمود (2011) : الدولة في عالم بلا حدود : دراسة في الجغرافية السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
15- حمدان ، جمال (1986)، شخصية مصر "دراسة في عبقرية المكان " ج4، دار الهلال ، القاهرة .
16- خير، صفوح (2000) : الجغرافيا ، مناهجها وموضوعها وأهدافها ، دار الفكر المعاصر ، بيروت.

ثانيا : المراجع الأجنبية

.

1- Abraham S. David and Ching-JU Huang(1969): Population theory and the concept of optimum population, Socio.Econ. Plan. Scl. Vol.3, pp 191-217, Pergamon Press, Printed in Great Britain
2- Population Reference Bureau(2008): World Population Data Sheet ,at link http://www.prb.org/pdf08/2008-population-data-sheet_eng.pdf , access in 15-11-2016.
3- United Nations Development program (2014): water governance in the Arab region managing scarcity and securing the future , New York.
4- Pounds . N (1963):" Political geography". Mc Graw- Hill Company, London.